التفسير السوسيولوجى لجرائم الفقراء

دراسة حالة لأحد الأحياء الحضرية الفقيرة بمحافظة القاهرة

دكتور / أحمد أنور محمد

مدرس علم الاجتماع

كلية التربية - جامعة عين شمس

٢٠٠٠ م

أولاً : الإطار النظرى :

١- التفسيرات الكلاسيكية :

اهتم التراث النظري لسوسيولوجيا الجريمة بالعلاقة بين السلوك الإجرامي والفقر ، فقد أثبتت بعض الدراسات إن الفقر هو الدافع الأساسي لممارسة السلوك الإجرامي . فقد أظهرت دراسة رسل **Russel** في إنجلترا إن حالات الكساد الاقتصادي وما يصاحبها من ازدياد معدلات الفقر يترتب عليها زيادة في معدلات الجرائم لان الحاجة الاقتصادية من أهم الدوافع لممارسة السلوك الإجرامي. وكذلك أوضح سيريل برت **Curll Burt** في دراسته في عام ١٩٣٨ عن الجانح الصغير The Young Delinquent إن الفقر هو الدافع لجناح الأحداث ، وكذلك أوضح برت إن الفقراء وحدهم هم الذين يقعون في قبضة الشرطة حين يرتكبون جرائمهم. وقد أثبتت دراسة **شلدون واليانور جلوك عن (الأحداث الجانحين)** ازدياد حالات الإيداع في السجون بين الأحداث من الطبقة الدنيا وارجعا ذلك إلى ازدياد معدلات البطالة وانخفاض نسبة التعليم والتفكك الأسرى .

وأثبتت نتائج دراسات **كلينور شو وهنري ماكاي Show & Mackey** عن تركز المجرمين في بعض المدن الأمريكية في المناطق الفقيرة وارجعا ذلك إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة . كما أثبت علماء مدرسة شيكاغو **روبرت بارك Robert E. Park وبرجس Burges وفرديك ثراشر Thrasher** إن الجريمة تنتشر في المناطق الفقيرة ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتي تعاني من تردي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك أشار **كلينارد Clinard إلى انتشار** الجريمة في المناطق الحضرية والصناعية بين العمال حيث أن التصنيع والتحضر يصاحبهما دائما هجرة العمال من الريف إلى الحضر ويؤدي ذلك إلى صعوبة التكيف مع الحياة الجديدة ولهذا تزداد الجرائم ضد الممتلكات **كجرائم السطو و السرقة .**(١)

وقد رأي بعض العلماء إن الفقر وحده ليس هو الدافع إلى الجريمة ولكن الصعود المفاجئ نحو الثراء كما يقول تارد هو الدافع إلى الجريمة ، وكذلك أوضح لومبروزو إن الثروة عاملاً مساعداً للإجرام ومهيئاً له وخاصة الثروة المكتسبة بسرعة بغير أن تكون مدعمة بقيم ومثل عليا إذ ينشأ معها إفراط في المتع الحسية.(٢) أما ركلس Reckless فأشار إلى أن هناك جرائم تخص الفقراء وحدهم مثل جرائم التشرد والتسول وجرائم تخص الأغنياء وحدهم مثل جرائم النصب والمضاربات والتهريب. وأوضح ركلس إلى أن خط الرسم البياني لتوزيع الجريمة هو نموذج له قمتان قمة لأفراد الطبقة العليا وقمة لأفراد الطبقة الدنيا وبينهما واد منخفض لأفراد الطبقة الوسطي . و أشار إلى أن الطبقة العليا تستغل مراكزها المالية في تنفيذ مشروعاتها الإجرامية .(٣)

وقد فسر علماء الاتجاه الوظيفي السلوك الإجرامي بأنه خروج علي القيم والمعايير السائدة أو علي قواعد السلوك التي رسمها المجتمع لأفراده. ولذلك وعلي حد تعبير دور كايم – فإن الفعل الإجرامي لا يوصف بأنه إجرامي استناداً إلى ماهيته وخصائصه الذاتية وإنما يوصف علي هذا النحو لان المجتمع يعتبره كذلك بحسبانه شذوذاً عن السلوك السائد ، فالإجرام ليس كامناً في الفعل ذاته ولكنه يتحدد اجتماعياً .(٤)

وقد أوضح دور كايم أن الجريمة ظاهرة اجتماعية ضرورية لا يخلو منها أي مجتمع ، كما أن لها وظائف كامنة لأنها تنبهنا إلى الخلل وسوء التوافق ولذلك فهي ليست ظاهرة معتلة بل هي ظاهرة سليمة وصحية ومفيدة للمجتمع ويري دوركايم أن انتشار السلوك الإجرامي يرتبط بالتطلعات والطموحات المرتفعة التي يفشل الأفراد في تحقيقها بالطرق المشروعة فيتم تحقيقها بالطرق غير المشروعة.(٥)

وفي نفس الاتجاه سار روبرت ميرتون ورأى أن الجريمة هي خروج عن القيم والمعايير المتفق عليها وأوضح أن الجريمة هي انعكاس للموقف الذي يمجد فيه هدف

النجاح الفردي مثل تجميع الثروة والممتلكات ولكن المجتمع لا يسمح للأفراد بتحقيق هذه الأهداف بالوسائل المشروعة فيتم تحقيقها بالوسائل غير المشروعة .(٦) وينقد ادوين ليمرت E. M. Lemert مفهوم ميرتون ويري أن السلوك الإجرامي لا يكون نتيجة لعدم الامتثال للقيم والمعايير التقليدية وإنما يحدث نتيجة لانبثاق قيم جديدة وتطبيق قواعد ومعايير لم تكن موجودة من قبل فيعتبر السلوك التقليدي من منظورها سلوكاً إجرامياً ويتطلب ذلك إحداث تغيير في السلوك التقليدي .(٧)

وربط بعض العلماء جرائم الفقراء بالثقافة الفرعية الإجرامية Criminal Subculture فقد أوضح كوهين Cohein أن المجتمعات تتألف من عدد متباين من الثقافات الفرعية ولكل منها مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بها وهي لا تكتفي بتحديد السلوك السوي ولكنها بالإضافة إلى ذلك ترسم أهداف الحياة ذاتها ، فالثقافة الفرعية تلقن الفرد ما يجب عليه أن يفعله أو يقوم به ، كما ذهب كوهين إلى أن الثقافة الفرعية تظهر عادة وتنمو في المجتمع الذي يتميز بدرجة عالية من التباين فهناك فروق واختلافات واضحة في الأبنية المعيارية التي تتضمن أشخاصاً ينتمون إلى جماعات وطبقات ومهن متباينة وجماعات عنصرية ودينية عديدة وأحياء ومناطق متفرقة وغير متماثلة. و أوضح كوهين اثر انتشار الثقافة الفرعية علي انتشار الجريمة فسلوك العصابات الجانحة نتاج لمشكلات المكانة والحاجات والإحباطات التي يواجهها أفراد الطبقة الدنيا .(٨)

وفي نفس الاتجاه سار ميللر Miller فأكد أن العصابات الجانحة هي نتاج للمعايير التي تحتويها ثقافة الطبقة الدنيا ، فالسلوك الإجرامي هو وليد الثقافة الفرعية التي ينتمي إليها الفقراء .(٩)

وقد اتفق كلوراد و اهلن Clowrad and Ohlin مع كل من كوهين وميلر في الربط بين الثقافة الفرعية وجرائم الفقراء حيث أن الفقراء لديهم شعور بالإحباط والفشل لان النسق الاجتماعي لا يتيح لهم الوسائل الشرعية لتحقيق أهدافهم ، ومن هنا

تظهر الثقافة الخاصة الجانحة كحل لمشكلة الإحباط والفشل ، فالجريمة علي حد تعبير كلوراد و اهلن تنشأ نتيجة التفاوتات بين ما يرغبه الأفراد من الطبقة الدنيا وواقعهم الفعلي ، فعندما يرغبون في تحقيق أهداف معينة فانهم يواجهون بالموانع التي تحدد الوسائل الشرعية لتحقيق أهدافهم ، فإذا لم يستطيعوا أن يعيدوا النظر في أهدافهم أو يتواضعوا فيها فانهم يصابون بالإحباط الذي يدفعهم إلى الجريمة .(١٠)

وقد قام سيلين Sellin بتفسير الجريمة في ضوء الصراع الثقافي Culture Conflict ، حيث يسود في المجتمع صراعات بين المعايير السلوكية التي تحكم مواقف الحياة التي يجد فيها الشخص قواعد سلوكية متضاربة فهذه القواعد هي التي تمنع أو تشجع الفرد علي التصرف بطريقة معينة في مواقف معينة . (١١)

وكذلك ربط دونالد تافت Donald. R. Taft بين السلوك الإجرامي والثقافة السائدة في المجتمع وقد أطلق علي هذه الثقافة (ثقافة داعية إلى الإجرام) Criminagenic Culture ، فهذه الثقافة تحفز علي السلوك الإجرامي لأنها تشجع علي الرغبة في الحصول علي المال مقابل لا شيء (عن طريق القمار مثلا) وهي في نفس الوقت تسد الطريق أمام تحقيق هذا النجاح ، ويؤدي فشل هؤلاء الذين يضطرون إلى التجمع في أحياء فقيرة إلى ظهور أنماط سلوكية إجرامية . كما أشار تافت إلى التناقضات الهدامة في المجتمع الأمريكي وبين تأثير هذه المتناقضات علي ما أسماه بالسلوك الاستغلالي الذي لا يختلف عن السلوك الإجرامي ، إلا أن ذوي السلطة والمستغلين لايسمونة إجراميا ، بل أن المجتمع لا يعاقب مجرمي الطبقات المتميزة ولكنه يعاقب الفقراء عقابا صارما إذا ارتكبوا جرائم أقل ضرراً علي المجتمع من جرائم الطبقات المتميزة . (١٢)

ويتضح لنا مما سبق أن التفسيرات الكلاسيكية اختزلت جرائم الفقراء إلى أسباب اقتصادية واجتماعية كالفقر والتحضر والتصنيع والكثافة السكانية المرتفعة وانخفاض نسبة التعليم والتفكك الأسرى وارتفاع مستوي الطموح أو الخروج عن القيم

والمعايير السائدة . فالسلوك الإجرامي ينشأ عن صراع ثقافي أو دليل علي سيادة اللامعيارية ، ولذلك تم استخدام مفاهيم القيم والمعايير والانومي والقصر علي بيان منشأ الثقافات الفرعية الإجرامية التي تسود فيها معدلات مرتفعة للجريمة .

وركزت التفسيرات الكلاسيكية علي التوازن والاستقرار والتوافق مع القيم والمعايير السائدة وقد أدي ذلك إلى عدم اقتراحهم إحلال قيم ثقافية جديدة محل القيم السائدة والمعايير المتفق عليها ، كما انهم لم يحددوا من الذي اتفق علي هذه القيم والمعايير ؟ وكيف نشأت ؟ ومن الذي يحدد ما هي الأساليب المشروعة والأساليب غير المشروعة ؟ ولذلك تم تجاهل الديناميات الحقيقية لانتشار السلوك الإجرامي ، كما انهم لم يفسروا لنا لماذا يرتكب الفقراء والمحرمون دون غيرهم الجريمة ؟ ولم يستخدموا مفهومات مثل الصراع الطبقي والاستغلال لإخفاء الأسباب الحقيقية للصراعات الاجتماعية ، أي انهم لم يهتموا بدراسة السلوك الاجتماعي في ضوء التناقضات العدائية في أسلوب الإنتاج والتوزيع الرأسمالي .(١٣)

٢- التفسيرات الراديكالية :

ترجع جذور هذه التفسيرات إلى جهود ادوين سذرلاند Edwin.H.Sutherland ، حيث قام بنقد التفسيرات الكلاسيكية للجريمة ورأي أن هناك جرائم اشد خطورة وضرراً علي المجتمع وهي جرائم الخاصة أو جرائم الياقات البيضاء White Collar Crime في مقابل جرائم ذوي الياقات الزرقاء blue Collar Crime وأشار سذرلاند إلى أن جرائم الخاصة يرتكبها أفراد ينتمون إلى الطبقة الاقتصادية العليا ويرتكبون جرائمهم متسترين وراء مراكزهم الاجتماعية المرتفعة ونفوذهم المالي وقد أوضح أن مجرمي الخاصة يرتبطون بالصفوة السياسية الحاكمة بعلاقات مصالح وصداقة ومصاهرة ولذلك فإن الصفوة السياسية تسبغ عليهم الحماية عندما يخرقون القانون وتمنحهم الامتيازات لتسهيل ممارسة جرائمهم بل أنها توجه السياسات والقوانين لصالحهم . كما أن مجرمي الخاصة لديهم القدرة علي التأثير

في مسار التشريع نظراً لتواطؤ القائمين علي نظام العدالة معهم ، وذلك لإنتماءاتهم الطبقية ومصالحهم المشتركة بالإضافة إلى أن مجرمي الخاصة لديهم القدرة علي الإفلات من العقاب بل انه حتى إذا ما طبقت عليهم العقوبات فإنها تكون جزاءات مدنية كالغرامات أو التعويضات ولا شك أن هذه العقوبات لا تتناسب مع حجم وخطورة جرائمهم .(١٤)

كما أوضحت **نظرية الوصم Labeling Theory** بأنه ليس هناك سلوك إجرامي بطبيعته بل أن أصحاب النفوذ هم الذين يضعون القوانين والتشريعات ويطبقونها ومن يخالف هذه القوانين يوصم بالمجرم ، لذلك يعتبر **ليمرت Lemert** وبيكر **Becker** الجريمة ظاهرة سياسية بمعني أنها نتيجة لعملية سياسية يضع بمقتضاها ذوي النفوذ والسلطة القوانين وتصبح مخالفتها جريمة .(١٥)

وفي هذا الإطار تم نقد الخطاب القانوني البرجوازي ، فقد وجه ماركس وانجلز خطابهما إلى الطبقة البرجوازية قائلين (إن قانونكم ليس إلا إرادة طبقتكم مصاغة في شكل قانوني تلك الإرادة التي يتحدد محتواها بالظروف المادية لمعيشة طبقتكم) . فالمساواة أمام القانون هي مساواة شكلية لأنها تخفي طبيعة العلاقات الاستغلالية الرأسمالية (١٦). ويؤكد **Chamblis & Sedmann** إن القانون يمثل بيد أصحاب النفوذ قوة إكراه يستخدم في الصراع للحفاظ علي النظام الرأسمالي . كما يوضح كل من **Michalowski & Bohlender** إن القانون يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية الحاكمة ويسبغ الشرعية علي عمليات القمع التي تمارس ضد الطبقات المغلوبة .. أى أن القانون هو التعبير عن إرادة الطبقة الاجتماعية المسيطرة ووسيلة هذه الطبقة لفرض أسلوب إنتاجها الاقتصادي وهو وسيلتها للقهر لاستمرار الاحتفاظ بنظام السيطرة والاستغلال .(١٧)

ويوضح **نيكوس بولانتزاس** إن الخطاب السياسي القانوني هو الشكل السائد لوعي الطبقة البرجوازية فقد دعت إلى مبادئ الحرية والمساواة ولكن هذه المبادئ

مجرد مساواة شكلية تخفي المضمون الطبقي وتبرر الاستغلال وأصبحت الحرية البرجوازية هي حرية الأغنياء في اقتناص الفرص وحرية الفقراء في الموت جوعاً (وعاقبت الفقير علي سرقة مال الغني ولكنها لم تعاقب الغني علي ابتزاز مال الفقير) .(١٨)

وأشار بعض العلماء Schwendingers إلى أن من يملك سلطة التشريع يستبعد الأعمال الإجرامية التي تقوم بها الطبقة العليا من القانون الجنائي واقتصر علي بعض الأعمال التي تقوم بها الفئات الدنيا واعتبرها جرائم ، كما أشاروا إلى اعتبار الجريمة كل سلوك مؤذ للمصالح الأساسية للطبقة العاملة وحقوق أفرادها كحق الإنسان في الرعاية الصحية والتعليم والسكن . وفي ضوء ذلك فان هناك أنظمة وعلاقات اجتماعية معينة كالإمبريالية والتمييز العنصري والجنسي والرأسمالي توصف بأنها إجرامية لأنها تحرم الإنسان من حقوقه الأساسية وينتج عنها أذى اجتماعي اشد خطراً من بعض الأعمال الفردية التي تعتبرها الدولة أعمالا إجرامية .

وقد سار كل من Boeringer & Gilas في نفس الاتجاه واعتبرا أن الجرائم الحقيقية هي الجرائم التي تقوم بها الإمبريالية ضد الفقراء مثل الاستغلال وفوضي التحضر وظروف السكن السيئة . (١٩)

كما انطلقت بعض التفسيرات الراديكالية لجرائم الفقراء من التناقضات العدائية في أسلوب الإنتاج والتوزيع الرأسمالي ، فقد قام وليم ادريان بونجر Wiliam Bonger بتفسير الجريمة علي أنها ثمرة النظام الرأسمالي ، لأنه يرتكز علي عدد من الفروض الاقتصادية الزائفة كالاحتكار والمنافسة غير المشروعة وذهب بونجر إلى أن النظام الرأسمالي يدفع الفقراء إلى الجريمة لان الملكية الخاصة تستفز بطبيعتها الاعتداء علي المال . (٢٠)

وأشار ماركس و انجلز إلى أن الجريمة هي النتيجة الطبيعية للنظام الرأسمالي ، وقد تساءل انجلز هل هناك سبب كاف يجعل البروليتاريا يحجمون عن السرقة ؟ إلا أن

ماركس وانجلز يضعا فئة المجرمين في ادني شرائح البروليتاريا وهي البروليتاريا الرثة Lumpenproletarist ذلك لأنها فئة عاجزة عن أن تسهم في الإنتاج وهي تعيش في حياتها عاله علي ما تنتجه غيرها من منتجات ، لذلك فان هذه الفئة خطرة أو نفاية أو حثالة اجتماعية Social Scum لا يمكن الوثوق بهم أو الاعتماد عليهم وذلك لأمرين : أولهما إنهم طفيليات يعيشون حياتهم علي السرقة والتسول ويقومون ببعض الخدمات كالدعارة والقمار ومن ثم لا تلتقي مصالح هذه الفئة الإجرامية مع مصالح العمال ، فالمجرمون يعيشون حياتهم اعتماداً علي التقات فتات علاقات التبادل الرأسمالي . ثانيهما : إمكان رشوة هؤلاء المجرمين من الطبقات الحاكمة أو من الدولة وتسخيرهم لخدماتها في بعض الأعمال السرية مثلاً. ومن هنا كانت فئة المجرمين عدواً لدوداً لدي حركة عمالية منظمة لها مبادئها . (٢١)

وقد أوضح جاروفالو Gerofalo إن جرائم البروليتاريا الرثة مجرد نشاطات رجعية مضادة للثورة لان مثل هذه الجرائم ترتكب لمصالح شخصية كما أن ضحاياها من نفس الطبقات الاجتماعية الفقيرة ، ولذلك فان هذه الجرائم ما هي إلا تعبير غير واع عن الشعور بالاستغلال ولكن مع نمو الوعي الطبقي سيصبح بالإمكان تطوير ذلك السلوك الإجرامي التقليدي إلى نضال ثوري فعال.(٢٢)

وكشف ريتشارد كويني Richerd Quiny عن تناقضات النظام الرأسمالي الذي افرز مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة وعلاقات السيطرة والاستغلال ولذلك ظهرت أنماط عديدة من الجرائم في المجتمع الرأسمالي ويعتقد كويني انه إذا كان السلوك الإجرامي نشاطاً واعياً في التنظيم العمالي فان الجريمة ستكتسب طابعاً ثورياً وسياسياً ، لكن تبدو المشكلة في تحديد نوع السلوك وطبيعة الظروف التي يمكن فيها اعتباره تقدمياً نابعاً عن وعي ثوري طبقي أم انه سلوك رجعي نابع من مصلحة أنانية فردية وخاصة ونحن نتحدث عن سلوك إجرامي طفيلي مثل السرقة والتسول والنصب وجرائم قتل واغتصاب راح ضحيتها ملايين من أبناء الطبقة العاملة. فجرائم الفقراء

جزءاً لا يتجزأ من الصراع الطبقي خلال التطور الرأسمالي ، حيث أن الفقراء أثناء نضالهم ضد القهر الطبقي فانهم يستخدمون أساليب إجرامية ولكن هذه الأساليب الإجرامية قد تكون ردود أفعال غير واعية ولكن باستمرار النضال تتحول هذه الأفعال من ردود أفعال غير واعية إلى فعل واع منظم وهنا لا يوجه النشاط الثوري ضد أفواد من نفس الطبقة وإنما يكون ضد النظام الرأسمالي .(٢٣)

ويرى Platt أن جرائم الفقراء ليست فقط نتاج نمط الإنتاج الرأسمالي لكنها في الواقع ظاهرة ملازمة للرأسمالية في مراحل تطورها ، ويشير بلات ألي أن الظروف الحياتية للفقراء ليست هي المؤثرة فقط ولكن الأيديولوجية الفردية ونوع العلاقات الإنسانية المتردية وهما سمتان لنمط الإنتاج الرأسمالي في مراحله المتقدمة . ويؤكد بلات على أن الجرائم الحقيقية هي كل مخالفة لحقوق الإنسان كحقه في المساواة وحقه في التحرر من الاستغلال . كما يشير أيضا إلي ،أن جرائم الفقراء ليست إعمالا ثورية لأنها لا تضعف من سلطة البرجوازية .

ويؤكد هيرست Hirst على موقف ماركس وإنجلز المعارض بحزم للجرائم التي تقوم بها البروليتاريا الرثة لأنها غير قادرة على أن تتخذ موقفا ثوريا لأنها تعانى من فراغ سياسي وثقافي ووعى زائف ، ولذلك فان ما تقوم به من جرائم هو نشاط رجعى يضعف من الحركة العمالية . ويطلق هيرست على هذا النوع من الجرائم (جرائم الشوارع) ويشير ألي إنها ليست عملا سياسيا ثوريا .

ويرى Currie إنه لا بد من الكشف عن الظروف التي تجعل من جرائم الفقراء تعبير عن بداية لوعى سياسي تقدمي أو أنها مجرد سلوك لأفراد لا يعون ولا يناضلون ضد النظام القائم .

ويذهب كل من تيلور و ويلتون ويونج Taylor ,Walton & Young إلي إن جرائم الشوارع هي نوع من الاحتجاج ضد الاستغلال الرأسمالي .(٢٤)

ويشير تاينبوم إلى أن الجريمة ترتبط بنمط وأشكال الصراع الاجتماعي ، فالجريمة في التحليل الأخير صراع طبقي منحرف وهى بهذا المعنى نتاج عملية الاغتراب في المجتمع الرأسمالي وانفصال العامل عن نتاج عمله ففي إنجلترا إبان فترة الازدهار الرأسمالي و مع التوسع الهائل في الصناعة والأرباح الضخمة التي يحصل عليها الرأسماليون من جراء عمليات توسيع الأسواق كانت الطبقة العاملة الإنجليزية تعانى من أسوأ أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية مما دفع بإعداد كثيرة إلى أتون الجرائم هربا من الفقر . وقد جاءت هذه الجرائم على حد تعبير إنجلز ضد الملكية الخاصة ومن هنا فإنها نشأت في بعض صورها من الحاجة حيث (إن ما لدى الإنسان لا يسرقه) .(٢٥)

كما أوضح Taylor إلى إن معدلات الجرائم بين العمال في أواخر السبعينات شهدت انخفاضا ، إلا إن تلك المعدلات ازدادت منذ تسلم المحافظون السلطة بقيادة تاتشر ، والسبب يعود إلى سياستها الاقتصادية التي أدت إلى زيادة البطالة . وكذلك زادت الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية بعدأن تراجعت حكومة ريجان عن تقديم الدعم للخدمات الاجتماعية .

وقد أشار بعض العلماء إلى ممارسة الرأسمالية للأنشطة الإجرامية عن طريق الشركات المتعددة الجنسية ، وقد أطلق عليها كلينارد جرائم الشركات Corporate Crime وهى الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها هذه الشركات كالتهريب وتلويث البيئة وتصنيع منتجات خطيرة ، وهذه الجرائم تشكل تهديدا خطيرا على المجتمع ، لأن المتضررين من الجمهور لا يملكون سلاحا مناسبا لحماية أنفسهم ضد جرائم هذه الشركات .(٢٧)

كما أوضح بول .هـ . روبين Paul. H. Rubin إلى إن هذه الجرائم جرائم منظمة ومتشابكة يتدخل فيها أطراف كثيرون ، كما إنها تتم في إطار مؤسسي أي تقوم بها شركات كبرى وتتعاون فيما بينها كجرائم المخدرات والدعارة والاحتكار ، وكذلك

أشار Harold .C. Barnett إلى إن هذه الشركات تهدف إلى السيطرة على الأسواق من أجل تعظيم الأرباح Proft Maximization ، ولذلك فهي تمارس جرائم عد يده أهمها الاحتكار من اجل ابتلاع الشركات الصغيرة والتهرب من الضرائب واستغلال العمال وتلويث البيئة .(٢٩)

وقد أطلق Leon Sheleff على هذه الجرائم (**جرائم الياقات البيضاء الدولية**) International White Collar Crime ، وهذه الجرائم تمارس على نطاق عالمي ، حتى أنها أصبحت تتجاوز الحدود الإقليمية والدولية .(٣٠)

كما يوضح كل من David Frman & Richard J. Lundman أن **جرائم الشركات دولية النشاط** Multinational Corporation تمارس الجريمة على نطاق دولي نظرا للهيمنة التي تمارسها الرأسمالية على الاقتصاد العالمي عن طريق هذه الشركات حتى أصبحت هذه الجرائم جزء من اقتصاد السوق أو جزء من النظام الرأسمالي العالمي ، وقد تمثلت هذه الجرائم في استغلال واستنزاف دول العالم الثالث واستغلال الأيدي العاملة وتجارة السلاح والمخدرات والدعارة وتلويث البيئة والاحتكار واستنزاف الموارد الطبيعة وانتهاك النظم الضريبية والجمركية وخرق الاتفاقيات التجارية .(٣١)

ثانيا : الإجراءات المنهجية :

١- المجال المكانى :

تم اختيار حي حضري فقير هو حي مساكن عين الصيرة بمنطقة مصر القديمة بمحافظة القاهرة ، ويحيط بهذا الحي مناطق حضرية فقيرة وهي منطقة أبو السعود- الجيارة – حسن الأنور- فم الخليج – أثر النبي – مساكن زينهم – أرض يعقوب – السيدة نفيسة – الإمام الليثي السيدة عائشة وعزبة كوم غراب – عزبة الزرايب – عزبة خير الله – منطقة بطن البقرة- خرطة الشيخ مبارك – الفواخير – عزبة

أبو قرن . ويحيط بمساكن عين الصيرة سور اثري قديم وهو سور مجري العيون ، وسميت عين الصيرة بهذا الاسم لأنها بجوار عين مياه مالحة تسمي (عين الصيرة) كانت تستخدم كعلاج لبعض الأمراض الجلدية .(٣٢)

وقد تم بناء مساكن عين الصيرة في منصف الخمسينات حيث قامت حكومة ثورة يوليو ببناء عديد من المساكن الشعبية لمحدودي الدخل مثل مساكن زينهم ومساكن الإبجية ومساكن عزبة هر يدي ، وكانت هذه الوحدات إيجار وتم تحديد الإيجار الشهري بواقع جنية واحد للحجرة وبحد أقصى ثلاثة جنيهات للوحدة السكنية المكونة من ثلاث غرف وصالة . وفي نهاية السبعينات تم تمليك هذه الوحدات للسكان .

وقد تم بناء مساكن عين الصيرة علي شكل بلوكات واشتملت علي مائة وأربعين بلوك بكل منها أربع أو خمس طوابق والوحدات السكنية مقسمة لثلاث مستويات غرفة واحدة وغرفتين وثلاث غرف . ومع نهاية الستينات أضيفت وحدات أخرى للحي سميت (بالمساكن الخشبية) لأنها كانت من الوحدات الخشبية وهي عبارة عن غرفة واحدة بدون ردهة أو حمام وقد اشتملت علي عدة مغاسل وحمامات عامة جماعية مخصصة لكل مجموعة من تلك الوحدات ، وكذلك هناك مساحة من الأرض استولي عليها السكان بوضع اليد وتعتبر جزءا من حي عين الصيرة ويطلق عليها عشش عين الصيرة . وقد قامت الحكومة في السبعينات بإزالة حديقتين بالمنطقة وبناء مساكن عليها من دور واحد لسكان منطقة الترجمان عندما قامت الحكومة بتطوير منطقة الترجمان وأطلق عليها سكان الحي (مساكن الإيواء) وقد رفض سكان مساكن الإيواء ترك هذه المساكن حتى بعد أن قامت الحكومة بتوفير مساكن لهم في مدينة السلام والنهضة وذلك لقرب منطقة عين الصيرة من أماكن عملهم .(٣٣)

وقد ارتفع عدد سكان عين الصيرة من حوالي عشرة آلاف نسمة في بداية الخمسينات إلى أربعين ألف نسمة مع نهاية الستينات وبداية السبعينات ويقدر عدد السكان الآن بحوالي مائة ألف نسمة .

٢- أدوات البحث :

تم استخدام أسلوب دراسة الحالة دون الاعتماد علي تقارير الإحصاء القضائي بوزارة العدل أو البلاغات بقسم الشرطة وذلك للأسباب الآتية :

- أن الاعتماد في جمع البيانات علي تقارير الإحصاء القضائي بوزارة العدل أو البلاغات بقسم الشرطة غير كافية لأنها لا تعطي صورة حقيقية عن الجرائم حيث أن كثيراً من الجرائم لا يقوم الأهالي بالإبلاغ عنها إما لأن بعض الجرائم ترتكب بشكل جماعي أو خوفا من بطش البلطجية وتجار المخدرات بهم . هذا بالإضافة إلى أن بعض الخلافات بين أهل الحي يتم حلها بالتصالح والتراضي حرصاً علي مشاعر الجيرة وعدم رغبتهم في تعرض أحدهم للحبس أو الغرامة .
- غياب الوعي القانوني وانخفاض المستوي التعليمي والاقتصادي و بطء إجراءات التقاضي جعل السكان لا يلجأ ون إلى الطريق القانوني ويفضلون التنازل عن حقوقهم أو اللجوء إلى التصالح فيما بينهم أو الصبر والصمت .
- الفساد المستشري في الأجهزة المحلية وانتشار الرشوة وتساهل بعض أفراد الشرطة مع البلطجية وتجار المخدرات أشاع روح اليأس بين أهل الحي و ترتب علي ذلك عدم الإبلاغ عن بعض الجرائم .
- الاعتماد علي أقوال المبحوثين أنفسهم وما يتعرضون له من جرائم ، وكذلك وجهة نظرهم فيما يعتبرونه جرائم .
- رصد السلوك الفعلي للسكان والممارسات الإجرامية بالحي .
- وقد تم جمع البيانات باستخدام المقابلات المتعمقة الفردية والجماعية مع أهل الحي ، وقد راعينا في هذه المقابلات المستوي التعليمي (أميون وتعليم منخفض – تعليم متوسط – تعليم عالي) النوع (ذكور – إناث) العمر (شباب – كبار السن) والمهن (مهن مختلفة) . كما تمت المقابلة مع بعض البلطجية وبعض

من أفراد الشرطة بقسم مصر القديمة وكذلك بعض الموظفين الذين يعملون بحي مصر القديمة .

كما اعتمدنا علي بعض الدراسات التي أجريت عن هذا الحي من أجل معرفة التغيرات التي طرأت علي الحي والتي ساهمت في انتشار الجرائم مثل إنشاء وحدات سكنية (مساكن الإيواء) – إحاطة الحي بعديد من العشوائيات امتداد المدابغ داخل الحيز السكني والزيادة السكانية وذلك من اجل دراسة العوامل المتشابكة والتعمق في معرفة وفهم الظروف المختلفة التي أدت إلى انتشار هذه الجرائم .

ثالثا : نتائج الدراسة الميدانية :

بعد جمع البيانات عن الجرائم المنتشرة في الحي تم تصنيفها إلى ما يلي [٣٤] :

أولا : **جرائم يرتكبها أهل الحي ، وتشمل :**

١- جرائم التعدي علي أراضى الدولة ، وبناء أدوار إضافية ، وتحويل الشقق السكنية في الأدوار السفلي إلى ورش ومحلات .

٢- البلطجة والمشاجرات .

٣- السرقة والنصب والنشل والتسول .

٤- تعاطي المخدرات .

٥- ممارسة الدعارة .

ثانيا : **جرائم تُرتكب ضد أهل الحي وتشمل :**

١- جرائم تقوم بها بعض شرائح من الرأسمالية .

٢- جرائم تقوم بها الحكومة .

أولاً : جرائم يرتكبها أهل الحي :

١- جرائم التعدي علي أراضى الدولة وبناء أدوار إضافية وتحويل الشقق السكنية في الأدوار السفلي إلى ورش ومحلات تجارية .

وقد رصد الباحث جرائم التعدي علي أراضى الدولة في كل البلوكات أي أن جميع السكان قد مارسوا الخروج الجماعي علي القانون وقاموا بالاستيلاء علي مساحات من الشارع وضمها لمساحات الشقق الأصلية وقد تم ذلك بالاشتراك بين السكان في تكاليف البناء والتي يتم دفعها بالتقسيط للمقاول نظرا لعدم قدرتهم علي الدفع الفوري . أما الأسر التي لم تستطع استكمال البناء فتوقفت عند إقامة الأعمدة الخرسانية والأساسات. كما قام بعض الأهالي بالاستيلاء علي أجزاء من الشارع وتحويلها إلى محلات وأكشاك وورش .

وكذلك قام بعض السكان باستغلال أسطح المنازل وبناء وحدات إضافية مما أضاف أحمال زائدة علي المباني واحدث بها بعض الشقوق والتصدعات واصبح بعضها آيل للسقوط وبعضها حدثت له انهيارات فعلية وتم إخلاء للسكان منها وترميمها وإعادة السكان إليها مرة أخرى ، بالإضافة إلى ذلك قام بعض سكان الأدوار السفلي بتحويل الوحدات السكنية إلى ورش ومحلات مخالفين بذلك القانون .

٢- البلطجة والمشاجرات :

تنتشر البلطجة والمشاجرات علي نطاق واسع ويقوم البلطجية بترويع السكان حيث أن بعض السكان القادرين تركوا الحي خوفاً من بطش البلطجية الذين يقومون باستخدام الآلات الحادة كالسنج والجنازير والمطاوي والخناجر والبلطة وماء النار ، ويقوم هؤلاء البلطجية بعديد من الممارسات :

- معاكسة الفتيات والتحرش بفتيات الحي واعتراضهن في الطريق العام .
- فرض إتاوات علي البائعين في سوق الخضار نظير السماح لهم بالوقوف في السوق .

- قيام البلطجية ببيع البانجو وتعاطيه بشكل شبه علني .
- استولي بعض البلطجية علي أجزاء كبيرة من أراضي الدولة فقام أحدهم بالاستيلاء علي مساحة كبيرة وتحويلها إلى صالة أفراح وتأجيرها ، وقام أخر بالاستيلاء علي مساحة كبيرة من السوق لعمل مقهى ، وكذلك قام بعض البلطجية ببناء ورش ومحلات علي الأرصفة وبجوار المساكن وبيعها مستغلين نفوذهم ورشوة موظفي الحي وعلاقاتهم بأعضاء المجلس المحلي ومجلس الشعب .
- بعض سائقي الميكروباص من البلطجية يمارسون البلطجة علي الركاب وذلك برفع ثمن الأجرة من ثلاثين قرشاً إلى خمسين قرشاً أو تقسيم المسافة إلى نصفين أو زيادة عدد الركاب عن المسموح به وإذا اعترض أحد الركاب يكون جزاؤه إما الضرب أو الإهانة أو يجبره السائق علي النزول من الميكروباص ، ويحدث هذا أمام إدارة مرور عين الصيرة ، ومن الطريف أن هذه الزيادة تمثل (عشرون قرشاً) ويحدث بسببها مشاجرات عديدة داخل الميكروباص ، لأنها تشكل عبأ إضافي علي أهل الحي .

أما المشاجرات فهي شبه يومية في هذا الحي ، وتنقسم إلى نوعين :

- مشاجرات بين البلطجية أنفسهم من اجل فرض النفوذ علي منطقة معينة وتستخدم في هذه المشاجرات الأسلحة النارية زجاجات المولوتوف وزجاجات مياه غازية محشوة بالمسامير والشوم والعصي والسنج والمطاوي والجنازير ، وقد تدخلت قوات الشرطة كثيراً وحاصرت المنطقة بقوات الأمن المركزي لفض الاشتباكات بين البلطجية .
- مشاجرات بين الجيران وقد تكون لأسباب عديدة مثل لعب الأطفال للكرة – تلويث الغسيل بالمياه القذرة – معاكسة الفتيات – عدم وصول المياه إلى الأدوار العليا – إلقاء قاذورات أو ماء غير نظيف أمام أحد المنازل أو بسبب الضوضاء المنبعثة من الورش أو أصوات التسجيلات هذه المشاجرات تستخدم فيها آلات

حادة ويترتب عليها إصابات إلا أنها غالباً ما تنتهي بالصلح بين المتشاجرين حرصاً علي مشاعر الجيرة. وكذلك هناك مشاجرات تحدث بين أفراد الأسرة نفسها مثل ضرب الزوج لزوجته أو ضرب الأبناء وعقابهم باستخدام آلات حادة أو المشاجرات التي تحدث بين الاخوة وقد تنجم عنها إصابات إلا أن الحفاظ علي العلاقات الأسرية يجعل المصاب لا يلجأ إلى إبلاغ قسم الشرطة :

٣- السرقة والنصب والنشل والتسول :

تنتشر السرقة وتشمل المسروقات (سرقة غسيل- سرقة دجاج وماعز وخراف - أنابيب البوتاجاز - الدراجات والموتوسيكلات - الأحذية من المساجد - الفاكهة - المتاجر والمحلات - قطع غيار السيارات - كابلات الكهرباء) .

وتنتشر السرقة بالإكراه بتهديد المارة أو تثبيتهم بالمطاوي سواء من سكان المنطقة أو من المترددين علي الملاهي المجاورة أو حديقة الفسطاط للحصول علي ما لديهم من نقود أو مصوغات ذهبية .

وكذلك ينتشر النصب وخاصة في بيع الشقق والمحلات فبعض النصابون يبيعون الشقق أو المحلات أو الورش إلى اكثر من زبون .

ويقوم النشالون بخطف حقائب السيدات أو السلاسل الذهبية أو أكياس النقود مستخدمين في ذلك الدراجات أو الموتوسيكلات ، وبخاصة للمترددين علي حديقة الفسطاط أو الملاهي .

كما يقوم بعض الأطفال والنساء بممارسة التسول إما بادعاء الإصابة بالعاهات أو العجز أو المرض أو ببيع الأشياء التافهة ، مثل (مناديل- ترمس - لبان .. وغيرها) أو بمسح زجاج السيارات ويقومون بممارسة التسول بجوار حديقة الفسطاط والملاهي ، وكذلك عند مسجد السيدة نفيسة أو بجوار مقابر الإمام الليثى والإمام الشافعي والسيدة نفيسة ، وبخاصة في الأعياد والمناسبات الدينية . وكذلك يمارس التسول في البيوت حيث يعاني سكان الحي من زيادة أعداد المتسولين الذين يطرقون

عليهم الأبواب ويطالبونهم بملابس أو طعام أو نقود ، وخاصة من سكان الايواءات أو العزب المجاورة للحي ، ويعرض هؤلاء المتسولين خدماتهم ، مثل (تنظيف السلم أو تنظيف الشقة) مقابل الحصول علي بعض النقود ، وهي تتراوح بين (٢٥ قرش إلى ٥٠ قرش) .

٤- تعاطى المخدرات :

ينتشر تعاطي المخدرات داخل الشقق السكنية وفي المقاهي والغرز المنتشرة بشكل كبير في هذا الحي والتي تسهر حتى الساعات الأولى من الصباح ، وينتشر تعاطي البانجو بصورة كبيرة ، ويرجع ذلك إلى سهولة تداوله وسهولة الحصول عليه، وكذلك لرخص ثمنه ، حيث تباع (علبة كبريت مملؤة بالبانجو بعشرة جنيهات - أما الباكتة وهي عبوه أكبر تباع بحوالي ثلاثون جنيهاً) ، ويطلق المدمنون علي البانجو (جوان) ويرددون عبارات (معاك جوان) أو (إضرب جوان) . وينتشر تعاطي المخدرات التخليقية مثل أدوية الكحة وأقراص أبو صليبة ، ووجد.الباحث أن بعض المدمنين يتناولون (ثلاث زجاجات كحة) في الجرعة الواحدة ولديهم اعتقاد وهمي أنها تعطيهم قوة جنسية كبيرة .

كذلك تنتشر حقن الماكس ويحصل المدمنون علي السرنجات المستعملة من مخلفات مستشفي المقطم المجاورة للحي ويتم تعاطي المخدرات بهذه الحقن الملوثة ، ومن المألوف أن يجد بعض السكان في الصباح المدمنين وهم في حالة إغماء وإعياء في مداخل المنازل وبجانبهم السرنجات المستعملة في التعاطي .

أما الصبية العاملين في الورش والمدابغ ؛ فينتشر بينهم شم الكلة والبنزين والأسيتون ، وعندما سألهم الباحث عن أسباب تعاطيهم لهذا المخدر قالوا : (إنها بتعمل دماغ حلوه) أى أنها تشعرهم بالنشوة والسعادة .

٥- ممارسة الدعارة :

تمارس الدعارة علي مستويين ، فالمستوي الأول وهو وجود شقق داخل الحي تمارس فيها الدعارة ومعروفة لدي سكان الحي ويتردد عليها الزبائن من أهل الحي أو من خارج الحي ، والمستوي الثاني وهو ممارسة الدعارة خارج الحي - أي خووج الفتيات لممارسة الدعارة خارج الحي ، وهؤلاء الفتيات يعرفهن أهل الحي ، وذلك من خلال مظاهر الثراء التي ظهرت عليهن ، والوصول في ساعات متأخرة إلي الحي ، ومعظم هؤلاء الفتيات بدأن العمل كخادمات للمنازل ، ثم تحولن إلى ممارسة البغاء .

ومن الجدير بالذكر أن مقاومة ممارسة الدعارة لا تأتى من شرطة مكافحة الآداب ولكن من السكان أنفسهم ، حيث إنهم يجدون في ممارسة هذه المهنة امتهان لشرفهم وكرامتهم وإساءة للحي ، ولذلك يقوم السكان بالتعدي بالضرب والسب علي مثل هؤلاء الفتيات ويجبرهن علي ترك الحي بأكمله . إلا أن بعض الشقق التي لازالت تدار لممارسة الدعارة تكون في حماية بعض البلطجية بالحي .

ثانياً : جرائم ترتكب ضد أهل الحي :

١- جرائم يقوم بها بعض شرائح من الرأسمالية :

نتفق مع أصحاب الاتجاه الراديكالي في أن الفقراء هم ضحايا للجرائم التي ترتكبها الرأسمالية ضدهم ، وقد تم رصد هذه الجرائم التي تقوم بها بعض شرائح من الرأسمالية ، وبخاصة الرأسمالية التجارية والعقارية وقد تمثلت هذه الجرائم فيما يلي :

- تلويث البيئة : قام أصحاب مصانع وورش الجلود بالمدابغ بالتعدي علي أراضى الدولة وإقامة مصانع داخل الكتلة السكنية وينبعث من هذه المصانع رائحة الغراء التي تتطلبها صناعة الجلود وأصبحت مصدراً للتلوث فضلاً عن الروائح الكريهة المنبعثة التي أصبحت تميز هذه المنطقة مما اضطر بعض السكان القادرين إلى ترك الحي هروباً من التلوث والروائح الكريهة .

- **استغلال الأطفال** : يمارس استغلال الأطفال علي نطاق واسع في هذه المنطقة وخاصة في دباغة الجلود والورش المنتشرة ، ويعمل الأطفال بأجور زهيدة (ثلاثة جنيهات في اليوم) وساعات عمل طويلة من الثامنة صباحاً حتى الخامسة مساءً ويتعرض الأطفال لإصابات وتشوهات نتيجة التعرض للمواد الكيميائية أو للمواد الضارة أو للتيارات الكهربائية أو للعقاب البدني .
- **تجارة المخدرات** : تنتشر تجارة المخدرات في هذا الحي وتعتبر المنطقة سوق لتجارة المخدرات وبخاصة في (الايواءات) وتقوم الشرطة بحملات مستمرة للقضاء علي تجارة المخدرات بالمنطقة وتم القبض علي عديد من تجار المخدرات إلا انه مازالت هذه التجارة تمارس علي نطاق واسع .
- **الاستيلاء علي أراضي الدولة** : يقوم بعض المقاولين بالاستيلاء علي أراضي الدولة وبناء محلات وورش وبيعها ويقوم المقاولون ببناء الوحدات السكنية المخالفة وتقسيط ثمنها علي السكان ويحصلون علي أرباح مرتفعة نظير ذلك ، وكذلك يقوم المقاولون بالاتجار في الشقق وبخاصة الأدوار السفلي وتحويلها إلى محلات وورش .
- **إغراق الأسواق بالسلع الفاسدة** : في غيبة الرقابة علي أسواق الفقراء ينتهز بعض التجار الفرصة ويقومون بإغراق الأسواق بالسلع الفاسدة أو منتهية الصلاحية أو الضارة بالصحة بأثمان رخيصة ولذلك نجد في هذه الأسواق (ملح فاسد – زيتون بصبغة الأحذية – أحشاء حيوانات واسماك فاسدة وغيرها).

٢- جرائم تقوم بها الحكومة :

لا شك أن إهمال الفقراء وتجاهلهم وانحياز السياسات الحكومية للطبقة العليا يعتبر في رأينا جريمة لان ذلك يعود بالضرر علي الفقراء. وقد تمثلت هذه الجرائم التي ترتكبها الحكومة ضد الفقراء فيما يلي :

- تحيز السياسات الحكومية بعد إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي للإسكان الفاخر والتمليك وفي الوقت نفسه تم تخلي الحكومة عن دعم الإسكان الشعبي أو إسكان محدودي الدخل ولذلك لجأ السكان إلى حل مشكلة الإسكان لهم ولأبنائهم بالتعدي علي أراضى الدولة والخروج الجماعي علي القانون وقد تغافلت الحكومة عن هذه التعديات لعجزها عن حل مشكلة الإسكان لمحدودي الدخل ولكنها فجأة قررت وقف عمليات التعدي فارتكبت جريمة أخرى وهي استخدام القوة عن طريق إزالة التعديات بالبلدوزرات وقوات الأمن المركزي وذلك في عام ١٩٧٨ إلا أن التحدي الواضح الذي قابلهم به السكان لم يمكنهم إلا من إزالة التعديات في سبع شقق ونشرت جريدة الأهالي خطاب احتجاج موقع من سكان الحي للمحافظ لوقف الإزالة وتجمع السكان في مسجد بالحي للاتفاق علي كيفية التحرك بهذه العريضة الجماعية وقاموا بتوزيع منشور بعنوان (فلنتصدى لهم وإلا أسكنا العراء) وقامت قوات الأمن المركزي بمحاصرة المسجد والقبض علي بعض سكان الحي .
- ارتكبت الحكومة جريمة في حق السكان عندما قامت بهدم حديقتين كانتا المتنفس الوحيد لسكان هذه المنطقة وأقامت عليهما وحدات سكنية للإسكان الطارئ (الإيواء) مما كان له تأثيره علي زيادة سكان المنطقة وتردي الخدمات وكذلك أصبحت هذه الايواءات وكراً لتجارة المخدرات والبلطجة .
- تغافلت الحكومة عن نمو العشوائيات حول حي عين الصيرة فنمت عشوائيات مثل عزبة أبو قرن وعزبة أبو الوفا وساعد ذلك علي انتشار الجريمة .
- منحت الحكومة التراخيص لأصحاب مصانع الجلود لممارسة جرائمهم في تلويث البيئة .
- إهمال الحكومة لصيانة المباني والمرافق مما جعلها آيلة للسقوط ويشكل ذلك تهديداً لحياة السكان .

- غياب الحملات الأمنية والتموينية ساهم إلى حد كبير في انتشار الجرائم في هذه المنطقة .

خاتمة :

مما لا شك أن جرائم الفقراء لا يمكن فصلها عن التطورات العالمية في العقدين الماضيين أو ما يسمى بسياسات العولمة ، والتي فرضت إعادة الهيكلة الرأسمالية وذلك بإحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية تجاه سيادة توجهات السوق ، ويعنى هذا التوجه تنصيب رأس المال المالي على انه الفاعل الرئيسي وتحجيم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومنح التسهيلات الائتمانية والضريبية لراس المال وإيجاد بيئة نقدية متوائمة مع الاقتصاد العالمي . وقد ترتب على ذلك نتائج اجتماعية عميقة كان لها أثرها في زيادة معدلات الجرائم ، ومن أهمها :

- تغير دور الدولة وضعف هيبتها وقصور دورها الرقابي والقانوني وانحياز السياسات والتشريعات لصالح الطبقة الرأسمالية ، ورفع الدولة يدها عن دعم السلع والخدمات وتجاهل وإهمال السياسات الحكومية للفقراء .
- انخراط أعداد متزايدة من السكان في نشاط الاقتصاد الخفي Hidden econ, mic activity أو الأنشطة التي تمارس تحت الأرض under ground أو الأنشطة الموازية parralled أو السوداء black كالمضاربات والرشوة والسمسرة والدعارة
- الاستقطاب الطبقي إلحاد و اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء وغياب العدالة الاجتماعية – استشراء البطالة السافرة – استشراء الفساد المالي والإداري وبخاصة فساد الكبار وقدرتهم على الإفلات من العقاب .
- اعتماد الدولة على الدخول الريعية كالمساعدات الخارجية والقروض والسياحة وسميت (بالدولة الريعية) وقد ساهم ذلك في ظهور (المواطن المتريع) الذي

يهجر العمل المنتج ويبحث عن الربح السهل والسريع بأقل جهد أو بدون مجهود. وزادت شرائح البرو ليتاريا الرثة التي تعمل في الأنشطة الخدمية والطفيلية والهامشية .

- ازدياد النزعة الاستهلاكية المفرطة والسلوك الاستهلاكي الاستفزازي والترفى للطبقة الرأسمالية بالإضافة إلى تغدية وسائل الإعلام للطموحات الاستهلاكية ومحاولة الفقراء محاكاة هذا النمط الاستهلاكي بممارسة السلوك الإجرامي .

وقد انعكست هذه التغيرات على السلوك الإجرامي ؛ فأصبح الفقراء ضحايا للممارسات الإجرامية التي تمارسها الرأسمالية من تلويث للبيئة واستغلال الأطفال والاتجار بالمخدرات ، كما اصبح الفقراء ضحايا للجرائم التي تمارسها الحكومة ضدهم ، وذلك من خلال تجاهلهم وإهمالهم واستخدام القوه لإزالة المخالفات والتعديات .

أما السلوك الإجرامي للفقراء أنفسهم فكما اتضح لنا نجد أنه يشمل التسول والسرقة والنشل وتعاطى المخدرات والبلطجة والمشاجرات وممارسة الدعارة ، ونجد أن ضحايا هذه الجرائم من نفس الطبقات الفقيرة - أي أن النشاط الإجرامي يوجه إلى أفراد من نفس الطبقة ، كما أن هذه الجرائم ترتكب من أجل مصالح شخصية وأنانية وذاتية ، بالإضافة إلى أن من يقوم بهذه الجرائم هم من أدني شرائح الطبقة العاملة وهى (البروليتاريا الرثة) التي لا تسهم في الإنتاج وتعيش عالة على ما ينتجه غيرها . وإذا كان السلوك الإجرامي للفقراء هو جزء لا يتجزأ من الصراع الطبقي خلال التطور الرأسمالي واحتجاج ضد الاستغلال الرأسمالي ، إلا أن هذا السلوك هو عبارة عن ردود أفعال غير واعية - أي أنه لا يعكس وعي طبقي لأنه تعبير غير واع عن الشعور بالاستغلال يستخدمه الفقراء أثناء نضالهم ضد القهر الطبقي ، وباختصار فالسلوك الإجرامي للفقراء هو تعبير عن وعي زائف ولا يمكن اعتباره أعمالا ثورية تضعف من سلطة البرجوازية ، ولذلك فهو صراع طبقي منحرف .

المراجع :

١- سمير نعيم أحمد ، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي ، مكتبة سعيد رأفت ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦ ، ص ١٨٤ .

٢- رمسيس بهنام وعلي عبد القادر القهوجي ، علم الإجرام والعقاب ، منشأة المعارف الإسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص ٢٤٧.

٣- أدوين هـ سذلاندر و دونالد كريسى ، مبادئ علم الإجرام ، ترجمة ومراجعة محمود السباعي وحسن المرصفاوي ، مكتبة الانجلو المصرية ، نوفمبر ١٩٦٨ .

٤- إميل دور كايم ، قواعد المنهج في علم الاجتماع ، ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوي ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ، ص ١١٦ ، ١٥٣.

٥- حسن شحاتة سعفان ، علم الجريمة ، مكتبة النهضة ، طـ ١ ، ١٩٦٢ .

٦- محمد عارف ، الجريمة والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠ ، ص ٧١٣ ، ٧١٦ .

٧- سامية محمد جابر ، الانحراف الاجتماعي بين نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١ ، ص ١٥٠ ، ١٦٩ .

٨- السيد الحسيني ، إسهامات علم الاجتماع في فهم السلوك المنحرف ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الثالث نوفمبر ، ١٩٦٦ ، ص ٥٠٩ .

٩- أحمد عوض بلال ، علم الإجرام ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٩.

١٠- سمير نعيم أحمد ، الصورة الراهنة لعلم الإجرام الأمريكي ، المجلة القومية ، العدد الثالث ، نوفمبر ، ١٩٧٠.

١١- أحمد عوض بلال ، علم الإجرام ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

12- Donald. R. Taft and Ralph W. England, Crimimology The Macmillion- Company, New York , 1964, p. 123,124.

١٣- **أوسيبوف** ، قضايا علم الاجتماع : دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي ، ترجمة **سمير نعيم أحمد وفرج أحمد فرج** ، دار المعارف ، ١٩٧٠ ، ص ٢٢٩ ، ٢٤٠. وكذلك سمير نعيم أحمد ، الصورة الراهنة لعلم الإجرام الأمريكي ، مرجع سابق .

١٤- **سذرلاندوكريسي** ، مبادئ علم الإجرام ، مرجع سابق .

١٥- **فهد الثاقب** ، الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام ، مثالية الفكر أم واقعيته ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، المجلد ١٢ ، ١٩٨٤ ، ص ٧٣ .

١٦-**رضا فرح** ، التفسير الاشتراكي للقانون ، الطليعة ، أكتوبر ، ١٩٦٥ ، ص ٢٨، ٢٩ .

١٧- **فهد الثاقب** ، الاتجاه الراديكالي في علمّ الإجرام ، مرجع سابق ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

- لمزيد من التفاصيل : انظر دنيس لويد ، فكرة القانون ، سليم الصويصي ، عالم المعرفة ، الكويت ، نوفمبر ، ١٩٨١.

- وأيضاً **فلاديمير تومانوف** ، الفكر الحقوقي البرجوازي المعاصر ، ترجمة **مصطفي كريم** ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٥ .

١٨- نيكوس بولانتزاس ، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية ، دار الثقافة الجديدة ، طه ، ١٩٨٢ ، ص ٢٧٨ ، ٢٨٠.

١٩- فهد الثاقب ، الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

20- William Adrian Bonger, The Criminal: A products of Capitalist System-Criminology,Clyde B.Vedder Ahlotdryden Book, New York; 1963, p.161, 165.

٢١- محمد عارف ، الجريمة والمجتمع ، مرجع سابق ، ص ٧١٣ ، ٧١٦ .

٢٢- فهد الثاقب ، الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام ، مرجع سابق ، ص ٨٠ ، ٨١ .

23- Richard Quinney, Class State and Crime, David Macky Company, New York, 1977, p.31, 35.

٢٤- فهد الثاقب ، المرجع نفسه ، ص ٨٠ .

٢٥-عبد الخالق فاروق ، الآثار الاجتماعية للانفتاح ، نسق القيم والمفاهيم ، ص ١٢٤ .

٢٦- فهد الثاقب ، المرجع نفسه ، ص ٨٠ .

27- Marshall B. Clinard & Richard Quinney, Crime by Government Coroporate and Government Deviance (eds.) Ermann David Lundeman Richard J. Oxford University Press, New York, 1978.

28- Harold C. Barnett, The Product of Corporate in Corprote Capitalism White - Collar and Economic Crime (ed) Peter Wickman and Timothly Dailey Lexingontook , Toronto, 1982,p.157, 158.

29- Pul H. Rubin, The Economics of Crime (ed) by Ralph Andreans and John J. Siegfired, Ahalsted Press Book, New York; 1990, p. 15, 16.

30- Leon Sheleff, International white collar crime (ed) Peter Wickman and -Timothy Dailey, Lexington Book, Toronto, 1982, p. 39, 40.

31- Paul H. Rubin, Op.Cit, p.15, 16.

٣٢- ممدوح الوالي ، سكان العشش والعشوائيات ، روز اليوسف ، ١٩٩٣.

٣٣- أحمد عبد الله وعماد صيام ، المشاركة الشعبية في حي عين الصيرة ، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية ، ١٩٩٥ ، ص ٣٧ ، ٣٨ .

- انظر أحمد عبد الله ، الأطفال الكادحون ، ظاهرة عمالة الأطفال في مصر ، مركز الجيل للدارسات الشبابية والاجتماعية ١٩٩٥ ، ص ٧٤ ، ٧٥ .

٣٤- لمزيد من التفاصيل عن تصنيف الجرائم يمكن الرجوع إلى مصطفي عبد الحميد ، مقدمة في الانحراف الاجتماعي ، ص ٤١ ، ٧٥.

* لمزيد من التفاصيل عن الجرائم الجماعية انظر :

- أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون العقوبات ، القسم العام ، دار النهضة العربية ، طـ ٥ ، ١٩٨٩ ، ص ٤٨٥ .

* لمزيد من التفاصيل عن جرائم ذوي الياقات البيضاء انظر :

- أحمد أنور ، الفساد والجرائم الاقتصادية ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ .

- عبد الفتاح عبد النبي ، التناول الإعلامي ، لجرائم النخبة ، دراسة النموذج العربي في الثمانينات ، دار الثقافة والنشر ، ١٩٩١ .

* لمزيد من التفاصيل عن سياسات الدولة تجاه فقراء الحضر انظر :

- محمود الكردي ، فقراء المدينة بين أساليب التجاهل والإهمال وآليات الانحراف ، ندوة الذات والمجتمع في مصر ، كلية الآداب قسم الاجتماع ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

- نادر فرجاني ، إعادة الهيكلة الرأسمالية في مصر ، الأهرام ، ٤ / ١٢ / ١٩٩٥ .

* لمزيد من التفاصيل عن الاقتصاد الخفي انظر :

- **محمود السقا** ، الاقتصاد الخفي في مصر، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٩٦.
- **محمود عبد الفضيل** ، أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي وحركة الأموال السوداء في الاقتصاد العربي ، مصر المعاصرة ، السنة السادسة والسبعون ، العدد ٤٠ ، أبريل ، ١٩٨٥ .

* * * * * * *